

يوم CRVS ، ٢٠١٨ ، ١٠ أغسطس

”تعزيز نظام للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية متميزة بالإبداع و شامل للجميع من أجل حوكمة رشيدة وحياة أفضل“

تعتبر الإحصاءات الحيوية الموثوقة بها والمفصلة في الوقت المناسب لنظام السجل المدني الذي يعمل بشكل جيد عالماً أساسياً في رصد التقدم المحرز في العديد من أهداف أجندة 2030 والمتعلقين بالصحة والأمن الغذائي والمياه النظيفة و التعليم والهجرة والجنس. وتتوفر الإحصاءات الحيوية من نظام السجل المدني بيانات مستكملة ودقيقة تعتمد على السكان ومصنفة حسب الجنس والسن والموقع الجغرافي وهي ضرورية كذلك لتحديد المجموعات المعرضة لخطر "مخلفات" عملية التنمية. وتعتبر الإحصاءات الحيوية السنوية عن المواليد من نظام السجل المدني حاسمة لتحليل برامج التعليم لمراحل ما قبل الابتدائية والابتدائية. توفر الإحصاءات الحيوية حول الوفيات الناجمة عن نظام السجل المدني الأدلة والأسباب الرئيسية للوفيات التي تحدث نتيجة للتخلات الصحية من أجل تحسين صحة ورفاهية السكان ومن ناحية أخرى، تعتبر إحصاءات الزواج والطلاق مهمة لهم أفضل لأنماط تكوين الأسرة وأنماط الذوبان في بلد ما بما في ذلك تطوير البرامج المتعلقة برعاية الأسرة وحماية حقوق المرأة والطفل.

الحيوية في إفريقيا إحياء ذكرى أول سجل للتسجيل المدني والإحصاءات كان انعقاد المؤتمر الأول للوزراء الأفاريقين المسؤولين عن السجل المدني في أبيا، عام 2010 ، بمثابة بداية لجهود منسقة ومتكلمة من أجل تحسين نظام السجل المدني في إفريقيا. منذ ذلك الحين، تعتقد مؤتمرات متابعة للوزراء حول الموضوع كل سنتين، مما يدل على الالتزام السياسي الرفيع المستوى من جانب البلدان الأفريقية. أعلن المؤتمر الرابع للوزراء 10 أغسطس يومياً للسجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا ونصح الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بالاحتفال به. اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، خلال دورته العادية الثانية والثلاثين المنعقدة يومي 26-25 يناير، التوصيات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر عن الدورة. وعليه سيتم الاحتفال بيوم الأول في 2018 تحت شعار "تعزيز نظام السجل المدني العالمي المبتكر والإحصاءات الحيوية من أجل الحكم الرشيد والحياة أفضل"

ما السبب الذي يدعونا إلى الاحتفال بالسجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا؟

يتتوفر لدى معظم البلدان الأفريقية نظام سجل مدني طوال عقود من الزمن. ومع ذلك لم يكن النظام يعمل بشكل جيد لكونه غير إلزامي وعاملي وكامل. يتتوفر استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة كالحد الأدنى لنظام السجل المدني وقد لا يكون متوفراً. وقد يكون هذا الاستخدام غير قابل للتشغيل المتداخل مع الوظائف الحكومية المختلفة، مثل الإحصاءات الوطنية، الرعاية الصحية، إدارة الهوية والخدمات الانتخابية. بقدر بالذكر كذلك أن التوعية بأهمية القطاعات المتعددة لنظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية للأغراض القانونية والإدارية والإحصائية غير كافية بين أوساط صناع السياسة ومقامى الخدمات والجمهور بوجه عام.

سوف يتم الاحتفال بيوم السجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا في 10 أغسطس من كل عام لزيادة الوعي العام بأهمية رؤية جميع الأفاريقين من خلال نظام سجل المدني والإحصاءات الحيوية الذي يعمل بشكل جيد والذي يعطي جميع السكان وجميع الأحداث الحيوية التي تحدث في بلد ما. من الأهمية بمكانتها كذلك وضع إطار قانوني ووطني مناسب، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحسين عملية الأعمال المبتكرة لتجاوز نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا مع المطالب العامة من خلال تحسين إمكانية الوصول إليه وضمان نوعية السجل المدني والخدمات ذات الصلة.

نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا من أجل حياة أفضل

يعتبر السجل المدني والإحصاءات الحيوية ضروريين للأنظمة الإدارية الحديثة التي يشمل خلق مجتمع شامل، حماية حقوق الإنسان، ضمان تقديم الخدمات العامة بشكل صحيح، التصدي للتمييز وعدم المساواة بين القضايا الأخرى ذات الصلة.

يوفر السجل المدني للأفراد الوثائق القانونية الضرورية لتأمين حقوق الإنسان الأساسية في الاسم والهوية والجنسية والحقوق المدنية والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتساعد شهادة تسجيل المواليد، كوثيقة قانونية مع إثبات السن، على منع انتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك زواج الأطفال وعمل الأطفال والاتجار واستخدام الأطفال المجندين، لا سيما في حالات الطوارئ. يضمن السجل المدني المتكامل مع نظام إدارة الهوية الوطنية الإدماج المالي للمواطنين، وخاصة النساء والفقراء، في الحصول على التمويل الأصغر واستخدام الخدمات المصرفية الحديثة للتحويلات وجمع المدفوعات وحالات الميراث. تشكل هذه التخلات من قبل الحكومات الوطنية مبادئ الحكم الرشيد التي تؤدي في نهاية المطاف إلى التنمية الشاملة والحياة الأفضل للمجتمع.

تعزيز الحلول المبتكرة لتحسين نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا
يشكل استخدام التكنولوجيا لتعزيز نظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا على الجودة والفعالية والكافء أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للقارنة التي لديها أدنى تغطية للسجل المدني ونظام الإحصاء الحيواني الضعيف. وعلى، لدى الاستثمار في دعم تكنولوجيا المعلومات المبتكرة والملاحة وبأسعار معقولة إمكانات كبيرة للتيسير الفعال وإمكانية التشغيل البيئي للبيانات بما في ذلك التعامل الآمن مع البيانات، والخصوصية، ونظام التحقق من جودة البيانات. ويشكل الابتكار كذلك أمراً بالغ الأهمية لضمان التغطية الشاملة للسجل، لا سيما في الأوضاع الضعيفة والمجتمعات التي يصعب الوصول إليها. ويساهم إدخال نظام السجل المدني عبر الإنترنت، وتسهيل الهاتف المحمول وربط السجل المدني بالخدمات الحكومية الأخرى في تحسين الحكم وحياة السكان.

تعزيز النظام العالمي للسجل المدني والإحصاءات الحيوية في إفريقيا
توفر لدى معظم الدول الأفريقية قوانين للتسجيل المدني لتسجيل الأحداث الحيوية بشكل منهجي. ومع ذلك، حافظ عدد قليل جداً من البلدان على نظام تسجيل عالمي يغطي جميع المناطق وجميع سكان البلد ويشمل جميع الأحداث الحيوية التي تحدث داخل البلد بما في ذلك المواطنين الذين يعيشون في الخارج.

سوف يكون نظام السجل المدني العالمي أمراً لا غنى عنه في التنفيذ الفعال للتنمية الشاملة مدفوعاً بالمبادئ الرئيسية لأجندة 2030 الاتحاد الأفريقي بشأن "إفريقيا التي تزيد بها" وأجندة العالمية 2030" اللتين يشارك فيها الجميع" بدون الإمداد المستمر ببيانات موثوقة بهابشأن الأحداث الحيوية، بما في ذلك أسباب الوفاة، من خلال نظام تسجيل مدني شامل يعمل بشكل جيد، لا يمكن قياس الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية ومرافقتها بشكل سليم.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بإدارة الشؤون الاقتصادية لمفوضية الاتحاد الإفريقي والمركز الإفريقي للإحصاءات التابعة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، أبيا، إثيوبيا.